

حسن الصياغة في إثبات ثناء علي على الصحابة من "نهج البلاغة" - دراسة استقرائية
تحليلية -

Beautiful Articulation in Confirming Ali's
Commendation of the Companions in *Nahj al-Balāgha*:
An Inductive-Analytical Study

د. غزوى بنت سليمان بن عوض العنزي

أستاذ مساعد بقسم المواد العامة والمساعدة بكلية العلوم والدراسات الإنسانية بالجبل

جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل

Dr. Ghazwa bint Suliman bin Awad Alanazi

Assistant Professor at the Department of General Studies
and an Assistant at the Faculty of Sciences and
'Humanities in Jubail

Imam Abdulrahman bin Faisal University

gsalanizi@iau.edu.sa

معرف 0000-0002-9768-268X ORCID

الملخص:

تتناول هذه الدراسة موقف علي بن أبي طالب رضي الله عنه في كتاب "نهج البلاغة" عن الصحابة؛ حيث يهدف إلى تحليل المرويات المنسوبة إليه لفهم العلاقة بينه وبين الصحابة مع التركيز على المهاجرين والأنصار، وتقديم رؤية تحليلية تُظهر مدى موقف علي رضي الله عنه من الصحابة، ومعالجة إحدى القضايا الجوهرية التي تثير الخلاف بين السنة والشيعة.

وقد اتبعتُ في هذه الدراسة المنهجين: الاستقرائي، والتحليلي، وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج، أبرزها:

1. أن كتاب "نهج البلاغة" هو من جمع الشريف الرضي، وهو كتاب مشهور بين الشيعة، أمّا أهل السنة والجماعة فلا يرون صحة هذه المرويات، بل يعدون أنّ معظم ما في الكتاب لا أساس له.
2. أنّ عليّاً رضي الله عنه قد أثنى على عموم الصحابة رضي الله عنهم في كتاب "نهج البلاغة"؛ وأنّ الصحابة رضي الله عنهم كانوا أهل تعبد وتنسك.
3. أنّ عليّاً رضي الله عنه قد أثنى على المهاجرين رضي الله عنهم على وجه العموم؛ فبيّن أنّهم أهل فضلٍ وفقه وجهاد، ثمّ جاء في كلامه في كتاب "نهج البلاغة" ثناء على بعض أفراد المهاجرين. وأوصي الباحثين بتناول المسائل العقديّة في كتاب نهج البلاغة وغيره من المصادر الشيعية المنسوبة لأئمة أهل البيت عليهم السلام.

الكلمات المفتاحية: نهج البلاغة - حسن الصياغة - الصحابة - علي رضي الله عنه - ثناء.

Abstract:

This study investigates Ali ibn Abi Talib's (may Allah be pleased with him) perspective on the Companions, particularly the Muhājirūn and Ansār, as presented in *Nahj al-Balāgha*, aiming to clarify his relationship with them and address a central point of Sunni-Shi'a divergence. Employing inductive and analytical approaches, it scrutinizes narrations attributed to Ali. Key findings reveal: (1) *Nahj al-Balāgha*, compiled by al-Sharif al-Radi, holds prominence among Shi'a, yet Sunnis question its authenticity due to the lack of verifiable chains of transmission; (2) Ali consistently praised the Companions as exemplars of devotion and asceticism; (3) He specifically extolled the Muhājirūn for their virtues, scholarly insight, and contributions to jihad, with notable commendations for individual figures. The study highlights Ali's favorable stance toward the Companions while acknowledging sectarian debates over the text's reliability. It recommends further exploration of theological issues in *Nahj al-Balāgha* and related Shi'a sources attributed to Ahl al-Bayt to deepen understanding of these perspectives.

Keywords: *Nahj al-Balāgha*, Companions, Ali (may Allah be pleased with him), praise, Sunni-Shi'a discourse.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، مالك يوم الدين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، الملك الحق المبين، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين؛ أما بعد:

فلا شك أن المنهج التاريخي من الأهمية بمكان في دراسة الظواهر العلمية، وهو يقود إلى نتائج مهمة في بابه، ولا بُدَّ من إنزال هذا المنهج منزلته، والتمكين من الممارسة النقدية وفق معايير صادقة ومنضبطة بعيداً عن النموذج التشكيكي الذي يتجاوز الوصف والنقد إلى الاعتقاد بأصالة التشكيك الجذري، فلا يُقيم فرقاً بين الحقائق التي تُسَلَّم، والنظريات التي تُفحص وتُنقد.

إذا تقرر ذلك؛ فليُعلم أن حَقبة الصحابة رضي الله عنهم تُعدُّ من أعظم الحَقَب في تاريخ الإسلام، حيث كانوا أول من حمل راية الدعوة، ونقل الشريعة إلى الأجيال اللاحقة، محققين بذلك دوراً محورياً في نشر الدين وتثبيتته، ومن بين هؤلاء الصحابة الكرام يبرز علي بن أبي طالب رضي الله عنه كشخصية فذة تجمع بين القرابة النبوية والفضائل العظيمة، فهو ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم، وزوج ابنته فاطمة، ورابع الخلفاء الراشدين، وقد نُسبت إليه العديد من الأقوال والخطب في كتاب "نهج البلاغة"، الذي يُعد مصدراً بارزاً لدى الشيعة، بينما يثير جدلاً كبيراً بين أهل السنة والجماعة حول صحة نسبته إليه؛ فيأتي هذا البحث ليلسط الضوء على موقف علي بن أبي طالب رضي الله عنه من الصحابة كما يظهر في "نهج البلاغة"، في محاولة لفهم هذه العلاقة من منظور المرويات المنسوبة إليه.

وقد اخترت لهذه الدراسة عنوان: «حسن الصياغة في إثبات ثناء علي على الصحابة من "نهج البلاغة" - دراسة استقرائية تحليلية-».

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في الجدل القائم حول صحة ما ورد في كتاب "نهج البلاغة" من ثناء علي بن أبي طالب رضي الله عنه على الصحابة، في مواجهة الروايات التي تُظهر خلافات بينه وبين بعضهم، مما يثير تساؤلات حول مدى اتساق هذه المرويات مع موقف أهل السنة والجماعة من الصحابة، وكذلك حول الاستخدام الذي

قدمه الشيعة لهذا الكتاب لدعم آرائهم، كما أنَّ غياب الأسانيد في كثير من نصوص "نهج البلاغة" يزيد من تعقيد المشكلة، مما يدفع إلى ضرورة إفراء هذه المرويات بالدراسة لاستجلاء الحقيقة.

تساؤلات البحث:

يسعى البحث إلى الإجابة عن التساؤلات التالية:

١. ما طبيعة الثناء الوارد عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه على الصحابة في كتاب "نهج البلاغة"؟
٢. كيف يمكن تفسير التناقض الظاهري بين الثناء على الصحابة وبين ما ورد من مواقف تُظهر خلافات مع بعضهم في هذا الكتاب؟
٣. إلى أي مدى يمكن الاعتماد على "نهج البلاغة" كمصدر لفهم موقف علي رضي الله عنه من الصحابة مقارنة بمصادر أهل السنة والجماعة؟
٤. كيف تساهم النصوص التاريخية مثل "نهج البلاغة" في فهم شخصية علي بن أبي طالب وعلاقته بالصحابة؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

١. تحليل الثناء الوارد عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه على الصحابة في كتاب "نهج البلاغة"، مع التركيز على المهاجرين والأنصار؛ لتحديد تأثيرها على فهم العلاقات بين الصحابة.
٢. تقديم رؤية تحليلية تُظهر مدى موقف علي رضي الله عنه من الصحابة، وتبيان عقيدة أهل السنة والجماعة في بعض هذه المرويات المنقولة عن علي رضي الله عنه.
٣. الإسهام في فهم العلاقة بين علي رضي الله عنه وباقي الصحابة كما تظهر في هذا الكتاب، مع مقارنتها بالمرويات الأخرى.

أهمية البحث وأسباب اختياره:

تكمن أهمية البحث في دوره في معالجة إحدى القضايا الجوهرية التي تثير الخلاف بين السنة والشيعة، وهي موقف علي بن أبي طالب رضي الله عنه من الصحابة من خلال كتاب "نهج البلاغة"، مما يساعد في إقامة الحججة على الشيعة من كتبهم، وتوضيح الحقائق التاريخية والعقدية، وتصحيح المفاهيم المغلوطة مما يستدعي من عقلاء المنتمين للمذهب الشيعي إعادة النظر في كثير من المسائل المقررة في مصنفاتهم على الوجه الذي يقدمه لهم علماءهم.

الدراسات السابقة:

قمتُ بالبحث في الكثير من قواعد البيانات المتخصصة في الرسائل والأبحاث العلمية الأكاديمية، كمركز الملك فيصل للدراسات والبحوث، ومكتبة الملك فهد الوطنية، ومنصة دار المنظومة، وكذلك بالبحث في شبكة المعلومات العالمية، وسؤال أهل الاختصاص في مجال العقيدة؛ فإني وقفت على بحث واحد تناول موقف علي رضي الله عنه من بعض الصحابة من خلال كتاب نهج البلاغة، وهو بعنوان: **حُسن الصياغة في إثبات ثناء عليّ على أبي بكر وعمر رضي الله عنهم من نهج البلاغة**، للباحث: د. المرابط محمد يسلم الشنقيطي، وهو بحث علمي محكم، أُجيز للنشر بمجلة الدراسات العقدية التابعة للجمعية العلمية السعودية لعلوم العقيدة والأديان والفرق والمذاهب، المجلد (١٤)، عدد (٢٨)، لعام (٢٠٢١م).

وقد استلهمت فكرة بحثي من هذا البحث؛ إذ فتح لي الباب لولوجه، فله مني وافر الشكر والتقدير، وتختلف **دراستي عن دراسته**: من جهة التطبيق؛ إذ إنّ بحثه يتناول ثناء علي رضي الله عنه على أبي بكر وعمر فحسب، بينما دراستي تناول الثناء على عموم الصحابة من جهة، وعلى خصوص المهاجرين والأنصار من جهة أخرى؛ فدراستي أوسع وأشمل، وهذا فرق جوهري بين الدراستين.

وهناك بحث بعنوان: **العلاقة الحميمة بين الصحابة وآل البيت (رضي الله عنهم أجمعين)**، منقولة من كتب الشيعة المعتمدة، سليمان بن صالح الخراشي، ١٤٢٥هـ.

وتتفق هذه الدراسة مع دراستي في موضوع الصحابة والنقل من كتب الشيعة، إلا أنها تختلف عنها في الموضوع حيث أنها تتحدث عن العلاقة بين الصحابة وآل البيت، وبحثي عن أدق ومختص بشخص علي رضي الله عنه، وبكتاب معين - نهج البلاغة -.

منهج البحث:

اتبعت في إعداد هذه الدراسة منهجين:

٤. المنهج الاستقرائي؛ وذلك عن تتبع المرويات عن علي رضي الله عنه في كتاب "نهج البلاغة"، والكشف عن المواضيع التي أثنى فيها علي رضي الله عنه على عموم الصحابة، وعلى المهاجرين والأنصار كذلك.
٥. المنهج التحليلي؛ وذلك من خلال رصد أبرز الدلالات العقدية التي تضمنتها تلك المرويات، وبيان مدى موافقتها لاعتقاد أهل السنة والجماعة في الصحابة رضي الله عنهم.

خطة البحث:

تكوّن هيكل هذه الدراسة من مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة. أمّا المقدمة: ففيها: مشكلة البحث وتساؤلاته، وأهمية الموضوع وأسباب اختياره، وأهداف البحث، والدراسات السابقة، ومنهجه، وخطته.

أمّا التمهيد، فاشتمل على التعريف بمصطلحات عنوان البحث، وتضمن:

أولاً: تعريف الصحابي لغةً وشرعاً.

ثانياً: التعريف بعلي بن أبي طالب رضي الله عنه.

ثالثاً: التعريف بكتاب نهج البلاغة، ومؤلفه.

المبحث الأول: الثناء العام على الصحابة رضي الله عنهم.

المبحث الثاني: الثناء على المهاجرين رضي الله عنهم.

المبحث الثالث: الثناء على الأنصار رضي الله عنهم.

الخاتمة، وتتضمن أبرز النتائج والتوصيات.

فهرس المصادر والمراجع.

التمهيد

التعريفات بمصطلحات العنوان

أولاً: تعريف الصحابي لغةً وشرعاً:

الصحابة في اللغة جمع صاحب، ولم يُجمع فاعلاً على فعالة إلا هذا (ابن الأثير، ١٣٩٩هـ، ٣: ١٢)، وهو في الأصل مصدرٌ يدلُّ على مقارنة شيءٍ ومقارنته (ابن فارس، ١٣٩٩هـ، ٣: ٣٣٥؛ ابن منظور، ١٤١٤هـ، ١: ٥١٩ - ٥٢٠)، والصحبة اسمٌ جنسٍ تحصل بأدنى ملابسة ومقارنة (ابن تيمية، ١٤٠٦هـ، ٨: ٣٨٧؛ السخاوي، ١٤٢٤هـ، ٤: ٧٨)؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ﴾ [النساء: ٣٦]، والمراد به: رفيقُ الرَّجُلِ في سَفَرِهِ (الطبري، ٢٠٠٠م، ٨: ٣٤٠ - ٣٤٢)^(١) سواء كان ملازماً له، أو صحبة ساعةً من نهارٍ أو ليل (ابن الجوزي، ١٩٩٧م، ص ٨٢)، فتقرر من ذلك أن اسمَ الصُّحْبَةِ في اللغة يقع على قليل الملازمة وكثيرها.

أما الصحابي شرعاً، فتعددت تعريفات أهل العلم له، وأقرب ما ذكر أنه (من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمناً به، ومات على الإسلام) (ابن حجر، ١٤١٥هـ، ١: ١٥٨)، ويدلُّ على رجحان هذا التعريف موافقته للخطاب الشرعي؛ إذ اشتمل على ثلاثة قيود:

القيد الأول: لقاء النبي صلى الله عليه وسلم أو رؤيته (البلقيني، د. ت، ص ٤٨٦؛ ابن حجر، ١٤٢٢هـ، ص ١٤٠ - ١٤٢)^(٢)، فعن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (يأتي على الناس زمانٌ، يغزو فئامٌ من الناس، فيقال لهم: فيكم من رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فيقولون: نعم، فيفتح لهم، ثم يغزو فئامٌ من الناس، فيقال لهم: فيكم من رأى من صحب رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فيقولون: نعم، فيفتح لهم، ثم يغزو فئامٌ من الناس، فيقال لهم: هل فيكم من رأى من صحب من صحب رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فيقولون: نعم فيفتح لهم) (البخاري، ١٩٨٧م، ٤: ٤٤؛ مسلم، د. ت، ٤: ١٩٦٢)، فدلَّ ذلك على أن الرائي هو الصحاب (ابن تيمية، ١٤٠٦هـ، ٨: ٣٨٦-٣٨٧).

القيد الثاني: أن يكون حال لُقياه مؤمناً بالنبي صلى الله عليه وسلم، وهذا قيدٌ يُخرج الكفار والمنافقين (ابن تيمية، ١٤٠٦هـ، ٨: ٣٨٨)، وكذلك يُخرج من رآه في المنام فإنه لا يُعدُّ صحابياً إجماعاً (ابن حجر، ١٣٧٩هـ، ٧: ٥)؛ فعن أنس بن مالك قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (وددتُ أنّي لقيتُ إخواني)، قال: فقال أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم: أوليس نحن إخوانك؟ قال: (أنتم أصحابي، ولكن إخواني الذين آمنوا بي ولم يروني) (أحمد، ١٤٢٠هـ، ٢٠: ٣٧)، فجعل النبي صلى الله عليه وسلم للتمييز بين أصحابه وإخوانه حدًّا فاصلاً؛ فأخوانه من آمنوا به ولم يرووه كما هو منطوق الحديث، وهذا يدلُّ على أنّ أصحابه هم من آمنوا به ورأوه (ابن تيمية، ١٤٠٦هـ، ٨: ٣٨٩)، فهذا الحديث فيه جمعٌ بين القيدين: الأول والثاني.

القيد الثالث: أن يموت على الإسلام، وهذا قيدٌ بدهيٍّ؛ إذ من لم يمُت على الإسلام ارتفع عنه اسم الإسلام فضلاً عن اسم الصحبة، ودليلُ هذا القيد الإجماع الذي نقله ابن الوزير اليماني بقوله: (وقد أجمعت الأمة على اعتبار الإسلام في اسم الصحابيِّ، فلا يُسمّى من لم يُسلم صحابياً إجماعاً) (ابن الوزير، ١٩٩٤م، ١: ٣٨٩).

ثانياً: التعريف بعلي بن أبي طالب رضي الله عنه:

هو: أبو الحسن والحسين، علي بن أبي طالب، -واسم أبي طالب: عبد مناف- بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي، القرشي، الهاشمي، وأمه: فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف الهاشمية، أسلمت، وكانت من المهاجرات (ابن عبد البر، ١٩٩٢م، ٣: ١٠٨٩؛ ابن الأثير، ١٩٩٤م، ٤: ٩١؛ الذهبي، ٢٠٠٣م، ٢: ١١٤٤).

وُلد رضي الله عنه بمكة قبل البعثة النبوية بعشر سنين، ونشأ عند النبي صلى الله عليه وسلم، وترى على يديه، وكان ملازماً له إلى أن مات النبي صلى الله عليه وسلم (ابن حجر، ١٣٧٩هـ، ٧: ٧١).

وهو أول من أسلم من الصبيان في قول كثير من العلماء، وكان عمره عشر سنين (ابن عبد البر، ١٩٩٢م، ٣: ١٠٩٠؛ النووي، د. ت، ١: ٣٤٤؛ ابن حجر، ١٣٧٩هـ، ٢: ٧٢)، ابن عمِّ رسول الله صلى الله عليه وسلم، وزوج ابنته فاطمة رضي الله عنهما، وهو أحد العشرة المبشرين بالجنة، ورابع الخلفاء الراشدين، حبه من علامات

الإيمان، وبغضه من علامات النفاق؛ قال علي رضي الله عنه: (والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إنه لعهد النبي الأمي صلى الله عليه وسلم إلي: أن لا يجني إلا مؤمن ولا يبغضني إلا منافق) (مسلم، د. ت، ١: ٨٦).

شهد مع النبي صلى الله عليه وسلم سائر المشاهد، بدرًا فما بعدها عدا تبوك؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم استخلفه على المدينة لا لنقص فيه، وقال له: (ألا ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه ليس نبي بعدي) (البخاري، ١٩٨٧م، ٦: ٣؛ مسلم، د. ت، ٤: ١٨٧٠)، والمراد بالاستخلاف هنا حال حياته صلى الله عليه وسلم لا بعد موته؛ قال القاضي عياض: (وليس في قوله هذا دليل على استخلافه بعده؛ لأنه إنما قال له حين استخلفه على المدينة في غزوة تبوك، فقال له ذلك لاستخلافه بعده، بدليل أن هارون الذي يستشهد به لم يكن خليفة بعد موسى، وإنما مات في حياته، وقبل موت موسى بنحو أربعين سنة على ما قال أهل الخبر، إنما استخلفه موسى حين ذهب لمناجاة ربه) (اليحصي، ١٤١٩هـ، ٧: ٤١٢).

قال ابن عبد البر: (وفضائله لا يحيط بها كتاب) (ابن عبد البر، ١٩٩٢م، ٣: ١١١٥)، قُتل علي رضي الله عنه مظلومًا بالكوفة عام ٤٠هـ وهو ابن ثمان وخمسين سنة على يد عبد الرحمن بن ملجم الخارجي (ابن عبد البر، ١٩٩٢م، ٣: ١١٢٥؛ النووي، د. ت، ١: ٣٤٩).

ثالثًا: التعريف بكتاب نهج البلاغة، ومؤلفه:

كتاب نهج البلاغة يُعد من المصنفات المشتهرة لدى الشيعة، وقد حظي بعنايتهم تحقيقًا، وشرحًا، حتى بلغت شروحاته: خمسين شرحًا (الحسيني، ١٤٠٠هـ، ص ١٣-١٨)، بل إن بعض الباحثين أحصى الدراسات والأبحاث عن كتاب نهج البلاغة فأوصلها إلى (٥٩٣) دراسةً باللغة العربية والفارسية (الجبوري، ١٤٣٣هـ، ص ١١٨)، وقد قيل في كتاب نهج البلاغة: (إن الشيعة على كثرة فرقهم واختلافها متفقون متسلمون على أن ما في نهج البلاغة هو من كلام أمير المؤمنين رضي الله عنه، اعتمادًا على رواية الشريف ودرابته ووثاقته، حتى كاد أن يكون إنكار نسبه رضي الله عنه عندهم من إنكار الضروريات، وجحد البديهيات!) (كاشف الغطاء، ١٩٤٢م، ص ١٩٦-١٩٧).

وأصل الدافع على تسويد هذا المصنف هو أنّ بعض أصدقاء المؤلف قد سألوه أن يؤلف لهم كتابًا يجمع كلام علي بن أبي طالب رضي الله عنه، من الخطب، والمواعظ، والأدب؛ فأجابهم المؤلف إلى ذلك (الشريف الرضي، ١٤٢٥هـ، ص ٣٤)، وبيّن أن وجه تسمية الكتاب بـ(نُهج البلاغة): أنه يتضمن عجائب البلاغة، وجواهرها، وغرائبها، ما لا يوجد مجتمعًا في كلام أحد (الشريف الرضي، ١٤٢٥هـ، ص ٣٤).
وكتاب نُهج البلاغة ينقسم إلى ثلاثة محاور (الشريف الرضي، ١٤٢٥هـ، ص ٣٥):

١. الخطب والأوامر، وعددا (١٢٢) خطبة.

٢. الكتب والرسائل، وعددها (٧٩) كتابًا.

٣. الحكم والمواعظ، وعددها (٤٧٤) موعظةً.

هذا من حيث التقسيم، أما موضوعات الكتاب فمتنوعة؛ ففيه الكلام عن الإمامة، والعصمة، والصحابة، وأهل الشام، وأصحاب علي رضي الله عنه، والدعاء، والعبادات، والزهد والرقائق والأخلاق، وبعض المواضيع المتفرقة. وقد أكّد علماء الشيعة على صحة نسبة ما في هذا الكتاب إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه؛ قال محسن أمين العاملي: (إنّ نُهج البلاغة مع صحة أسانيد في الكتب، وجلالة قدر جامعها، وعدالته، ووثاقته، لا يحتاج إلى شاهد على صحة نسبته إلى إمام الفصاحة والبلاغة، بل له من عليه شاهد) (الأمين، ١٩٨٣م، ١: ٧٩).
غير أنّ أهل السنة والجماعة قد جزموا ببطان نسبة مرويات نُهج البلاغة إلى علي بن أبي طالب رضي الله؛ لأمر، أهمها اثنان:

١. أنّ أكثر المرويات عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه المنقولة في كتاب نُهج البلاغة لا

أسانيد لها، بل هي من جملة ما افترى عليه رضي الله عنه؛ فلا يُعرف من أين أتى بها ناقلها؟ (ابن تيمية، ١٤٠٦هـ، ٧: ٨٦).

٢. اشتمال كتاب نُهج البلاغة على محتويات يُجزم بأن عليًا رضي الله عنه لا يقوؤها؛ كسبّ

الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وكثير من المصطلحات الكلامية؛ لذلك قال الذهبي: (ومن طالع كتابه نُهج البلاغة جزم بأنه مكذوب على أمير المؤمنين على رضي الله عنه، ففيه السب الصراح والحط على السيدين: أبي بكر، وعمر رضي الله عنهما، وفيه من التناقض والأشياء الركيكة والعبارات

التي من له معرفة بنفس القرشيين الصحابة وبنفس غيرهم ممن بعدهم من المتأخرين جزم بأن الكتاب

أكثره باطل) (الذهبي، ١٣٨٢هـ، ٣: ١٢٤).

أما مؤلف كتاب نهج البلاغة وجامعه؛ فقد اختلف في ذلك؛ فمنهم من ذهب إلى أنّ جامعه هو الشريف

الرضي، ومنهم من قال: بل هو أخوه الشريف المرتضى (ابن خلكان، د. ت، ٣: ٣١٣).

وقد اختار القول بأنه الشريف المرتضى: الذهبي، وابن حجر العسقلاني، وابن العماد الحنبلي، وعفيف الدين

اليافعي (الذهبي، ١٣٨٢هـ، ٣: ١٢٤؛ ابن حجر، ١٤١٤هـ، ٤: ٢٢٣؛ ابن العماد، ١٩٨٦م، ٥: ١٦٩؛

اليافعي، ١٤١٧هـ، ٣: ٤٣).

غير أنّ الأقرب هو كون كتاب نهج البلاغة من جمع الشريف الرضي، وذلك لأمرين:

١. أنّ الشريف الرضي نسب هذا الكتاب إليه في بعض كتبه الأخرى؛ ككتاب: المجازات النبوية

(الشريف الرضي، ٢٠٠٧م، ص ٤٠-٤١).

٢. تتابع شراح نهج البلاغة على نسبة الكتاب إلى الشريف الرضي؛ كفريد خراسان البيهقي،

وابن أبي الحديد، وابن ميثم البحرائي، وغيرهم (العرشي، ١٣٩٩هـ، ص ١١-١٣).

والشريف الرضي هو: أبو الحسن محمد بن الطاهر أبي أحمد الحسين بن موسى الحسيني، الموسوي، البغدادي،

وُلد ببغداد عام ٣٥٩ هـ، تتلمذ على عدد من الأعلام، منهم: ابن نباته، والقاضي عبد الجبار المعتزلي، وابن

جني اللغوي المشهور، وغيرهم، صنّف العديد من الكتب، منها: المجازات النبوية، تلخيص البيان عن مجازات

القرآن، رسائل الشريف الرضي، أخبار قضاة بغداد، وغيرها، وقد كان الشريف الرضي على مذهب الروافض،

قال الذهبي: (وهو أخو الشريف الرضي، قلت: كلٌّ منهما رافضيّ) (الذهبي، ٢٠٠٣م، ٩: ٥٥٧)، توفي

ببغداد عام ٤٠٦ هـ (الذهبي، ١٩٨٥م، ١٧: ٢٨٥-٢٨٦؛ ابن كثير، ١٤٠٧هـ، ١٢: ٣-٧؛ ابن خلكان،

٢٠٠٣م، ٤: ٤١٤-٤٢٠).

المبحث الأول: الثناء العام على الصحابة

شَرَّفَ اللهُ تَعَالَى قَدْرَ أَصْحَابِ نَبِيِّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَمِنْهَا قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرْتَهُمُ رُكْعًا سَجَدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْئَهُ فَكَازَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴿٢٩﴾﴾ [الفتح: ٢٩]، وأما الأحاديث النبوية في فضلهم فيتعذر حصرها، ومنها: حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال: سئل النبي صلى الله عليه وسلم: أيُّ الناس خير؟ قال: (قربي، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يجيء قوم: تسبق شهادة أحدهم يمينه، ويمينه شهادته) (البخاري، ١٩٨٧م، ٣: ٢٢٤؛ مسلم، د. ت، ٤: ١٩٦٢)، وهذا الحديث ظاهر الدلالة على الخيرية المطلقة للصحابة على من بعدهم، وأما الإجماع فقائمٌ على شرفهم، وفضلهم، وعدالتهم؛ فليس في الأمة كالصحابة في الفضل والمعروف والإصابة، وقال ابن الصلاح: (الأُمَّةُ مَجْمَعَةٌ عَلَى تَعْدِيلِ جَمِيعِ الصَّحَابَةِ، وَمَنْ لَابَسَ الْفِتَنِ مِنْهُمْ فَكَذَلِكَ بِإِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ يَعْتَدِبُهُمْ فِي الْإِجْمَاعِ؛ إِحْسَانًا لِلظَّنِّ بِهِمْ، وَنَظْرًا إِلَى مَا تَمَهَّدَ لَهُمْ مِنَ الْمَآثِرِ، وَكَأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَتَاحَ الْإِجْمَاعَ عَلَى ذَلِكَ لِكُونِهِمْ نَقْلَةَ الشَّرِيعَةِ) (ابن الصلاح، ١٤٢٣هـ، ص ٣٩٨).

وسيتطرق هذا المبحث إلى بيان ثناء علي بن أبي طالب رضي الله عنه على عموم الصحابة وَفُقِّ ما ورد في الكتاب المنسوب إليه (نهج البلاغة)؛ ولن يتناول المبحث المرويات عند أهل السنة والجماعة في موقف علي رضي الله عنه الصحابة وَحِبِّهِمْ لهم، وثنائه عليهم رضي الله عنهم، بل مخصص لبيان ثناء علي رضي الله عنه على الصحابة من خلال كتاب (نهج البلاغة).

أ. يقول علي رضي الله عنه وهو يصف أصحاب رسول الله - وذلك يوم صفين حين أمر الناس بالصلح - : (ولقد كنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله نقتل آبائنا، وأبنائنا، وإخواننا، وأعمامنا، ما يزيدنا ذلك إلا إيماناً وتسليماً، ومضياً على اللقم) (الشريف الرضي، ٢٠٠٧م، ص ٩١؛ المجلسي، ١٩٨٣م، ٣٢:

٥٤٩)، وصبراً على مفضض الألم، وجدًا في جهاد العدو، ولقد كان الرجل منا والآخر من عدونا يتصاولان تصاول الفحلين، يتخالسان أنفسهما أيهما يسقي صاحبه كأس المنون؛ فمرة لنا من عدونا، ومرة لعدونا منّا، فلما رأى الله صدقنا أنزل بعدونا الكبت وأنزل علينا النصر حتى استقر الإسلام ملقيًا جرانه، ومتبوءًا أوطانه، ولعمري لو كنا نأتي ما أتيتم ما قام للدين عمود، ولا اخصر للإيمان عود، وأيم الله لتحتلبنها دمًا، ولتبعنها ندمًا) (ابن فارس، ١٣٩٩هـ، ٥: ٢٦٠)، قال ابن أبي الحديد في^٧ شرحه: (فأما قتلهم الأقارب في ذات الله فكثير، قتل علي عليه السلام الجم الغفير من بني عبد مناف وبني عبد الدار في يوم بدر وأحد، وهم عشيرته وبنو عمه، وقتل عمر بن الخطاب يوم بدر خاله العاص بن هشام بن المغيرة) (ابن أبي الحديد، د. ت، ٤: ٣٤). وقد عدَّ جعفر السبحاني هذه المقولة المنسوبة لعلي رضي الله عنه هي الموقف الصحيح من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم (السبحاني، ١٤٢١هـ، ص ٥١٦).

ب. وفي خطبة لعلي رضي الله عنه، قال واصفًا الصحابة: (ووالله ما بصرتم بعدهم شيئًا جهلوه، ولا أصفيتم به وحرموه) (الشريف الرضي، ١٤٢٥هـ، ص ١٢٢؛ المجلسي، ١٩٨٣م، ٣٤: ٢٥٣)، قال ابن أبي الحديد في شرحه: (وخلاصة هذا الكلام: أن جميع ما كان رسول الله صلى الله عليه وآله قاله لأصحابه قد قلت مثله لكم، فأطاع أولئك وعصيتم أنتم، وحالكم مساوية لحالهم) (الشريف الرضي، ١٤٢٥هـ، ٦: ٣٩٠).

ت. ولما أرادته الناس على البيعة بعد قتل عثمان رضي الله عنه، قال: (دعوني والتمسوا غيري؛ فإننا مستقبلون أمرًا له وجوه وألوان، لا تقوم له القلوب، ولا تثبت عليه العقول، وإنَّ الآفاق قد أقامت، والمحجة قد تنكرت، واعلموا أنني إن أحببتكم ركبت بكم ما أعلم، ولم أصغ إلى قول القائل وعتب العاتب، وإن تركتموني فأنا كأحدكم، ولعلي أسمعكم وأطوعكم لمن وليتموه أمركم، وأنا لكم وزيرًا خير لكم مني أميرًا) (الشريف الرضي، ١٤٢٥هـ، ص ١٣٦).

وقد أشكل قوله: (دعوني والتمسوا غيري) على علماء الشيعة، ومنعوا حمله على ظاهره؛ لأنه يقتضي أن إمامته كانت مرجوحة (المجلسي، ١٩٨٣م، ٣٢: ٣٧)؛ فالتمسوا له تأويلات ومخارج، منها:

١. أن رفضه لقبول محمول على كون طالبي البيعة هم المهاجرون والأنصار، وليسوا من أهل العقد، بل هم قتلة الخليفة عثمان رضي الله عنه؛ لذلك ردهم علي رضي الله عنه، ولم يقبل دعوتهم، ولو قبلها لكانت تهمة بني أمية فيه صادقةً بأنه يتزأس الثوار (المرتضى المهري، د. ت، ص ٤١).

٢. أن هذه المقالة مبنية على مسألة، وهي: هل الأفضلية شرط في الإمامة أم لا؟ (ابن أبي الحديد، د. ت، ١: ١٦٩).

٣. أن علياً رضي الله عنه إنما قال ذلك إتماماً للحجة على الطامعين في العطاء والتشريف، وأن مقصدهم يؤول إلى فتنة وحرب بين المسلمين (المجلسي، ١٩٨٣م، ٣٢: ٣٦؛ ابن أبي الحديد، د. ت، ٧: ٣٤).
بينما حمل هذه المقالة بعض علمائهم على ظاهرها، وأن إمامة علي رضي الله عنه لم تكون منصوبة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولو كانت كذلك لما جاز لعلي رضي الله عنه أن يقول: (دعوني والتمسوا غيري)، وقد مال إليه ابن أبي الحديد؛ فقال في شرح على النهج: (واعلم أن ما ذكره ليس ببعيد أن يحمل الكلام عليه لو كان الدليل قد دل على ذلك، فأما إذا لم يدل عليه دليل فلا يجوز صرف اللفظ عن ظاهره، ونحن نتمسك بالظاهر إلا أن تقوم دلالة على مذهبهم تصدنا عن حمل اللفظ عن ظاهره، ولو جاز أن تصرف الألفاظ عن ظواهرها لغير دليل قاهر يصدف ويصد عنها، لم يبق وثوق بكلام الله عز وجل وبكلام رسوله عليه الصلاة والسلام، وقد ذكرنا فيما تقدم كيفية الحال التي كانت بعد قتل عثمان، والبيعة العلوية كيف وقعت) (ابن أبي الحديد، د. ت، ٧: ٣٥).

ويؤيد هذا كتاب علي رضي الله عنه إلى معاوية رضي الله عنه، وقد قال فيه: (إنه بايعني القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان على ما بايعوهم عليه؛ فلم يكن للشاهد أن يختار، ولا للغائب أن يرد، وإنما الشورى للمهاجرين والأنصار فإن اجتمعوا على رجل وسموه إماماً كان ذلك لله رضي) (الشريف الرضي، ٢٠٠٧م، ص ٣٦٧؛ المجلسي، ١٩٨٣م، ٣٣: ٧٧)، فهذا يدل على كون اختيار أهل الحل والعقد هو طريق الإمامة، كما أن فيه ثناءً على المهاجرين والأنصار، وجعلهم أهل الحل والعقد خلافاً لما ادَّعاه المرتضى المهري (د. ت، ص ٤١).

ث. قال علي رضي الله عنه: (لقد رأيت أصحاب محمد صلى الله عليه وآله؛ فما أرى أحداً يشبههم منكم، لقد كانوا يصبحون شعناً غبراً، وقد باتوا سجداً وقياماً يراوحون بين جباههم وخدودهم، ويقفون على مثل الجمل من ذكر معادهم كأن بين أعينهم ركب المعزى (الزمخشري، ١٩٩٨م، ١: ٣٧٩) من طول سجودهم، إذا ذكر الله هملت أعينهم حتى تبلوا جيوبهم، ومادوا كما يميد الشجر يوم الريح العاصف خوفاً من العقاب ورجاء للثواب) (الشريف الرضي، ١٤٢٥هـ، ص ١٤٣؛ الكليني، ١٣٨١هـ، ٢: ٢٣٦؛ المجلسي، ١٩٨٣م، ٣٤: ٨٢).

حمل بعض علماء الشيعة لفظ (أصحاب محمد) على أهل بيته، وأنه إن حُمِل على الصحابة فالمراد بعضهم، والقدر المتيقن من البعض هم أهل البيت (النمازي، ١٤١٩هـ، ٦: ١٧٤-١٧٦).

وبعض علمائه لم يتطرقوا لتأويل لفظ (أصحاب محمد) المذكور في الرواية، بل شرحوا ألفاظها متجاوزين دلالات هذا المصطلح (ابن أبي الحديد، د. ت، ٧: ٧٧؛ المازندراني، ٢٠٠٨م، ٩: ١٦٦).

غير أنّ الميرزا نوري صرّح بخلاف ما فعل هؤلاء؛ فقال: (والتحقيق: أن يقال في أمثال هذه الأخبار: إنّ أصحابه صلى الله عليه وكانوا على هذه الصفات، فمن كان ممن لقيه صلى الله عليه وآله حاوياً لها كان من أصحابه، ومن فقدتها كان في زمرة المنافقين، خارجاً عن اسم الصحابة، كما يشهد لذلك قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ﴾ [الفتح: ٢٩] الآية، على ما حقق في محله.

وما في المصباح أيضاً إيماء إلى ذلك، حيث قال: واعلم أنّ الله تعالى اختار لنبيه من أصحابه طائفة أكرمهم بأجل الكرامة، إلى آخر ما ذكره، أو يُقال: إنّ هذه المدائح للذين كانوا في عصره، لا لمن بقي بعده وأحدث، ولعل الأصل فيهم الصحة والسلامة، إلا من عرف بالنفاق والخيانة) (النوري، ١٤١٥هـ، ١ ك ٢١٢).

ج. وقال علي رضي الله عنه في سياق ثنائه على الصحب الكرام: (فإن الله سبحانه بعث محمداً صلى الله عليه وآله وليس أحد من العرب يقرأ كتاباً ولا يدعي نبوة ولا وحياً؛ فقاتل بمن أطاعه من عصاه، يسوقهم إلى منجاتهم ويبادر بهم الساعة أن تنزل بهم، يحسر الحسير (الحميري، ١٩٩٩م، ٣: ١٤٤١))^(١)، ويقف الكسير، فيقيم عليه حتى يلحقه غايته إلا هالكا لا خير فيه، حتى أراهم منجاتهم، وبوأهم

محلّتهم؛ فاستدارت رحاهم، واستقامت قناتهم) (الشريف الرضي، ٢٠٠٧م، ص ١٥٠؛ المجلسي، ١٩٨٣م، ٣٢: ٥٥٢).

ح. وقال علي رضي الله عنه: (لوددت أنّ الله فرق بيني وبينكم، وألحقني بمن هو أحق بي منكم، قوم والله ميامين الرأي، مراجيح الحلم، مقاويل بالحق، متاريك للبغي، مضوا قدمًا، على الطريقة، وأوجفوا على المحجة؛ فظفروا بالعقبى الدائمة، والكرامة الباردة) (الشريف الرضي، ٢٠٠٧م، ص ١٧٤؛ المجلسي، ١٩٨٣م، ٣٢: ٣٩٧).

وأصل هذا أنّ عليّاً رضي الله عنه لما أراد المسير إلى أهل الشام، دعا إليه من كان معه من المهاجرين والأنصار، وكان معه من أصحاب بدر سبعة وثمانون رجلاً، منهم سبعة عشر من المهاجرين وسبعون من الأنصار، وشهد معه من الأنصار ممن بايع تحت الشجرة -وهي بيعة الرضوان- تسعمائة، وكان جميع من شهد معه من الصحابة ألفين وثمانمائة؛ فخطبهم فحمد الله وأثنى عليه، ثمّ قال مقالته هذه (الأمين، ١٩٨٣م، ١: ٤٧٣؛ المحمودي، ١٣٩٦هـ، ٢: ٩١-٩٣؛ المجلسي، ١٩٨٣م، ٣٢: ٣٩٧)، وهي صريحة في الثناء على المهاجرين والأنصار، ومدحهم، وإعلاء شأنهم.

خ. ومن كلام لعلي رضي الله عنه وقد سمع قومًا من أصحابه يسبون أهل الشام أيام حربهم بصفين، قال: (إني أكره لكم أن تكونوا سبابين، ولكنكم لو وصفتم أعمالهم وذكرتم حالهم كان أصوب في القول، وأبلغ في العذر، وقتلتم مكان سبكم إياهم: اللهم احقن دماءنا ودمائهم، وأصلح ذات بيننا وبينهم، واهدهم من ضلالتهم حتى يعرف الحق من جهله، ويرعوي عن الغي والعدوان من لهج به) (الشريف الرضي، ١٤٢٥هـ، ص ٣٢٣؛ المجلسي، ١٩٨٣م، ٣٢: ٥٦١).

أشار علي رضي الله عنه في هذه المقالة إلى موقعة صفين التي دارت بينه وبين معاوية رضي الله عنهم، وكان الدافع لذلك هو أنّ معاوية رضي الله عنه أراد البدء بالقصاص من قتلة عثمان رضي الله عنه قبل مبايعة علي رضي الله عنه، ورأى أنه أحق الناس بالمطالبة بذلك لقربة عثمان منه رضي الله عنهم، ولم يكن معاوية ينكر فضل علي رضي الله عنه ولا استحقاقه للخلافة، وإنما أراد القصاص من قتلة عثمان، وعلي رضي الله عنه رأى تأخير القصاص من قتلة عثمان؛ لأنّ عليّاً لم يعرفهم بأعيانهم، وقد كان قتلة عثمان كُثُر يصعب المطالبة بهم،

ف رأى عليٌّ تأخير القصاص حتى يستتب الأمر، وتهدأ الفتنة، وتجتمع الكلمة، ثم بعد ذلك يُقام الحد على قتلة عثمان، وكلٌّ من عليٍّ ومعاوية مصرٌّ على اجتهاده؛ فشاء الله تعالى أن تقع بينهم الحرب، واستمرت زماناً، حتى رفع أهل الشام المصاحف مطالبين بالتحكيم ووقف القتال؛ فرضي الفريقان بالتحكيم، فبعث معاوية عمرو بن العاص، وبعث عليٌّ أبا موسى الأشعري رضي الله عنهم، فنظر الحكمان في الأمر، وغلبا مصلحة المسلمين، واتفقا أن يكون فصل النزاع بين الفريقين موكولاً لمن بقي من الصحابة الذين تُؤيِّ رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عنهم راضٍ (ابن حزم، د. ت، ٤: ١٢١-١٢٥؛ ابن كثير، ١٤٠٧هـ، ٧: ٢٧٥-٢٧٧).

وقد أخبر النبيُّ صلى الله عليه وسلم بوقوع هذا القتال؛ فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لا تقوم الساعة حتى تقتتل فئتان عظيمتان، وتكون بينهما مقتلة عظيمة ودعواهما واحدة) (مسلم، د. ت، ٤: ٢٢١٤)، وأهل السنة والجماعة يعتقدون أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه كان أفضل، وأقرب إلى الحق من معاوية رضي الله عنه؛ فعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر قوماً يكونون في أمته، يخرجون في فرقة من الناس، سيماهم التحالق، قال: (تكون في أمتي فرقتان؛ فتخرج من بينهما مارقة، يلي قتلهم أولاهم بالحق) (مسلم، د. ت، ٢: ٧٤٦)، أي: أقرب الطائفتين إلى الحق، قال ابن تيمية: (وفي هذا الحديث دليلٌ على أنه مع كل طائفة حق؛ وأنَّ عليًّا رضي الله عنه أقرب إلى الحق، وأما الذين قعدوا عن القتال في الفتنة؛ كسعد بن أبي وقاص وابن عمر وغيرهما رضي الله عنهم فاتبعوا النصوص التي سمعوها في ذلك عن القتال في الفتنة، وعلى ذلك أكثر أهل الحديث) (ابن تيمية، ١٤١٦هـ، ٣: ٤٠٧).

ثم إنَّ الفتنة التي وقعت لم يحضرها من الصحابة إلا القليل، فجمهورهم وجمهور أفاضلهم ما دخلوا في الفتنة قط (ابن تيمية، ١٤٠٦هـ، ٦: ٢٢٦؛ ابن كثير، ١٤٠٧هـ، ٧: ٢٥٢)، فالزعم أن كل الصحابة أو أكثرهم في ذلك الوقت قد خاضوا في الفتنة خطأً محض؛ فعن محمد بن سيرين قال: (هاجت الفتنة وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة آلاف، فما حضر فيها مائة، بل لم يبلغوا ثلاثين) (الخلال، ١٩٨٩م، ٢: ٤٦٦)، وقال الشعبي: (لم يشهد الجمل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من المهاجرين والأنصار إلا علي، وعمار، وطلحة، والزبير، فإن جاؤوا بخامس فأنا كذاب) (ابن أبي شيبة، ١٤٠٩هـ، ٧: ٥٣٧؛ الخلال،

١٩٨٩م، ٢: ٤٦٦)، قال ابن تيمية: (هذا النفي يدل على قلة من حضرها) (ابن تيمية، ١٤٠٦هـ، ٦: ٢٣٧).

وهذه المقالة المنسوبة لعلي رضي الله عنه: (إني أكره لكم أن تكونوا سبابين، ولكنكم لو وصفتم أعمالهم وذكرتم حالهم كان أصوب في القول، وأبلغ في العذر، وقتلتم مكان سبكم إياهم: اللهم احقن دماءنا ودمائهم...)، موافقة لاعتقاد أهل السنة والجماعة في الموقف مما شجر بين بعض الصحابة، وهي عدم الخوض على سبيل التوسع وتتبع التفاصيل فيما وقع بينهم من قتالٍ وخلافٍ، وعدم السعي في نشر ذلك في أوساط الأمة؛ امتثالاً لأمر النبي صلى الله عليه وسلم: (إذا ذُكِرَ أصحابي، فأمسكوا) (الطبراني، د. ت، ٢: ٩٦؛ الهيثمي، ١٤١٤هـ، ٧: ٢٠٢) (١)، قال السمعاني: (والمرادُ به: الإمساكُ عن ذكر المساوي لا عن ذكر المحاسن) (السمعاني، ١٩٩٧م، ٥: ٤٠٣)؛ كما أنَّ الخوض فيما شجر بين بعض الصحابة يُفضي إلى وقوع بغضهم في قلب المسلم؛ فتفسد سلامة قلبه وصدرة لأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، وربما فُقدت الثقة في أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وهم نقلة الدين؛ فالخوض فيما شجر بينهم وسيلةٌ لحصول بغضهم، وهو يُناقض المحبة التي أمرنا بها، ومن هنا كان الخوض في تلك الفتنة محرماً (السفاري، ١٤٠٢هـ، ٢: ٣٨٧).

د. وفي كتاب له قال: (ألا ترى أن قومًا استشهدوا في سبيل الله تعالى من المهاجرين والأنصار، ولكل فضل، حتى إذا استشهد شهيدنا قيل: سيد الشهداء) (الشريف الرضي، ١٤٢٥هـ، ص ٣٨٦؛ المجلسي، ١٩٨٣م، ٢٢: ٢٨٢).

وهذا المروي عنه صريح في إثبات الفضل للمهاجرين والأنصار، والفضل: المكانة والمنزلة، وإن كان فيه تفضيل لآل البيت على عموم الصحابة، إلا أنَّ مقصود هذه الدراسة إثبات أصل الثناء والمدح في كلام علي رضي الله عنه للصحب الكرام رضي الله عنهم وأرضاهم.

فهذه المرويات، وغيرها مما طُوي ذكره (الشريف الرضي، ٢٠٠٧م، ص ٣٥٧، ٣٨٦، ٣٨٩)، مراعاةً لطبيعة الدراسة تدل على استفاضة الثناء والمدح والفضل عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من كتب الشيعة أنفسهم، وهذا يُفيد في الرد عليهم فيما يجهرون به من الذم والقدح في الصحب الكرام رضي الله عنهم وأرضاهم.

المبحث الثاني: الثناء على المهاجرين

في هذا المبحث إلماعٌ إلى الثناء الوارد في كتاب (نهج البلاغة) من علي بن أبي طالب رضي الله عنه على المهاجرين؛ والمراد بالمهاجرين في هذا المقام: أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الذين أسلموا قبل فتح مكة، وهاجروا معه من مكة إلى المدينة (ابن الأثير، د. ت، ١: ٢٤٠؛ ابن عثيمين، ١٤٢١هـ، ٢: ٢٥٦).

فمن جملة ذلك المدح والثناء:

١. وفي كتاب له قال: (فاز أهل السبق بسبقهم، وذهب المهاجرون الأولون بفضلهم) (الشريف الرضي، ١٤٢٥هـ، ص ٣٧٥؛ المجلسي، ١٩٨٣م، ٣٣: ١٠٥).

وهذا نصٌّ صريح في بيان فضل المهاجرين ومكانتهم، بل جاء في رواية أخرى: (فاز أهل السبق بسبقهم والمهاجرون الأولون بفضلهم، فلا ينبغي لمن ليست له مثل سوابقهم وفضائلهم أن ينازعهم الأمر الذي هم أهله وأولى به، ثم إنَّ أولى الناس بأمر هذه الأمة قديمًا وحديثًا أقربها من رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأعلمها بالكتاب، وأفقهها في الدين، وأولها إسلامًا، وأفضلها جهادًا، وأشدّها بما تحمله الرعية من أمورها اضطلالًا) (الأمين، ١٩٨٣م، ١: ٤٧٤).

٢. لما أنفذ عبد الله بن عباس إلى الزبير يستفيئه إلى طاعته قبل حرب الجمل قال له: (اللقّ الزبير؛ فإنه ألين عريكة، فقل له: يقول لك ابن خالك: عرفني بالحجاز، أنكرتني بالعراق!؟) (الشريف الرضي، ١٤٢٥هـ، ص ٧٤).

والعريكة هي الطبيعة (الجوهري، ١٩٨٧م، ٤: ١٥٩٩)، يعني أن الزبير سهلٌ في طبعه، وفي هذا ثناء من علي رضي الله عنه على الزبير بن العوام رضي الله عنه، كما أنّ فيه مراعاةً لمقامه إذ عاتبه بعتاب لطيف، يستميله فيه بالقرابة والرحم، ويعاتبه على ما بدا منه من الانشغال عن نصرته (ابن أبي الحديد، د. ت، ٢: ١٦٢-١٦٤؛ المجلسي، ١٩٨٣م، ٣٢: ٧٥).

٣. لما قلّد محمد بن أبي بكر مصر فملكته عليه وقتل، قال: (ولقد أردت توليه مصر هاشم بن عتبة، ولو وليته إياها لما خلى لهم العرصة (ابن أبي الحديد، د. ت، ٦: ٥٣)، ولا أنهزم الفرصة، بلا ذم لمحمد بن أبي بكر ولقد كان إلي حبيبا، وكان لي ربيبا) (الشريف الرضي، ١٤٢٥هـ، ص ٩٨).

يُثني علي بن أبي طالب رضي الله عنه في هذا المقام على محمد بن أبي بكر الصديق، ويُبين مكانته عنده، ومحمد بن أبي بكر والدته أسماء بنت عميس، وقد كانت تحت جعفر بن أبي طالب، ثم تزوجها بعد أبو بكر

الصديق، ثم تزوجها بعد علي بن أبي طالب رضي الله عنهم؛ فمحمد بن أبي بكر ربيب علي رضي الله عنهم، أي: ابن امرأته من غيره، قوله: (خلى لهم العرصة).

وقد أبان علي رضي الله عنه مكانة محمد بن أبي بكر عنده بقوله: (ولقد كان إليّ حبيبًا)، أي: محبوبًا عنده، ومن كان هذا شأنه فلا ينبغي أن يُذم ويُقدح فيه (المجلسي، ١٩٨٣م، ٣٣: ٥٨٠).

بل لما بلغه نبأ مقتل محمد بن أبي بكر، كتب علي إلى ابن عباس رضي الله عنهما: (أما بعد؛ فإن مصر قد افتتحت، ومحمد بن أبي بكر رحمه الله قد استشهد، فعند الله نحتسبه ولدًا ناصحًا، وعاملًا كادحًا، وسيقًا قاطعًا، وركنًا دافعًا) (الشريف الرضي، ١٤٢٥هـ، ص ٤٠٨؛ المجلسي، ١٩٨٣م، ٣٣: ٥٩٤).

٤. وقال لأبي ذر رحمه الله لما أخرج إلى الريدة (الحموي، ١٩٩٥م، ٣: ٢٤؛ شرّاب، ١٤١١هـ، ص ١٢٥) (١):

٥. (يا أبا ذر إنك غضبت لله فأرج من غضبت له، إن القوم خافوك على دنياهم وخفتهم على دينك؛ فاترك في أيديهم ما خافوك عليه، واهرب منهم بما خفتهم عليه؛ فما أحوجهم إلى ما منعتهم وما أغناك عما منعوك، وستعلم من الراجح غداً والأكثر حسداً، ولو أنّ السماوات والأرضين كانتا على عبد رتقاً، ثم اتقى الله لجعل الله له منهما مخرجاً، لا يؤنسك إلا الحق ولا يوحشك إلا الباطل، فلو قبلت دنياهم لأحبوك ولو قرضت منها لأمنوك) (الشريف الرضي، ١٤٢٥هـ، ص ١٨٨؛ المجلسي، ١٩٨٣م، ٢٢: ٤١٢).

تذكر مصادر الشيعة أنّ واقعة خروج أبي ذر رضي الله عنه الريدة كانت بسبب عثمان بن عفان رضي الله عنه، وهي إحدى الأمور التي نُقمت عليه، إذ نفاه إلى الريدة، وأمر مروان بن الحكم أن يخرج به، كما نهى الناس عن الكلام مع أبي ذر وتشجيعه، ثم قال علي رضي الله عنه مقالته هذه في توديع أبي ذر رضي الله عنه (ابن أبي الحديد، د. ت، ٨: ٢٥٢-٢٥٣؛ المجلسي، ١٩٨٣م، ٢٢: ٤١٢-٤١٣، الأمين، ١٩٨٣م، ٤: ٢٣٩).

والشاهد في هذا المروي عن علي رضي الله عنه: ثناؤه البالغ على أبي ذر رضي الله عنه؛ إذ ذكر من شأنه أنه يُنكر المنكر ولا يخشى في الله لومة لائم، وأوصاه بالتقوى والصبر، وأن يفوض أمره لله تعالى، ثم دعا علي رضي الله عنه على من آذاه وأوحشه (المازندراني، ٢٠٠٨م، ١٢: ٢٩٩-٣٠٠)، وإذا استحضرنا أنّ علياً بعد أن

فرغ من مقالته نادى عقيلًا، والحسن، والحسين، وعمارًا رضي الله عنهم، وأمرهم بتوديع أبي ذر رضي الله عنه؛ تبين لك عظم مكانة أبي ذر، وثناء علي العظيم عليه.

هذا جانب، ومن جانب آخر فإن أصل الواقعة التي ذكرتها مصادر الشيعة من كون عثمان نفى أبا ذر وأخرجه إلى الربذة غير صحيحة، وفيها شيء من التدليس؛ قال ابن تيمية: (فالجواب: أن أبا ذر سكن الربذة ومات بها لسبب ما كان يقع بينه وبين الناس، فإن أبا ذر رضي الله عنه كان رجلًا صالحًا زاهدًا، وكان من مذهبه: أن الزهد واجب، وأن ما أمسكه الإنسان فاضلاً عن حاجته فهو كنز يكوى به في النار، واحتج على ذلك بما لا حجة فيه من الكتاب والسنة. احتج بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [التوبة: ٣٤]، وجعل الكنز ما يفضل عن الحاجة ... ولما توفي عبد الرحمن بن عوف وخلف مالا، جعل أبو ذر ذلك من الكنز الذي يعاقب عليه، وعثمان يناظره في ذلك، حتى دخل كعب ووافق عثمان، فضربه أبو ذر، وكان قد وقع بينه وبين معاوية بالشام بهذا السبب ... وأما الخلفاء الراشدون وجمهير الصحابة والتابعين فعلى خلاف هذا القول ... وكان أبو ذر يريد أن يوجب على الناس ما لم يوجب الله عليهم، ويذمهم على ما لم يذمهم الله عليه، مع أنه مجتهد في ذلك، مثاب على طاعته رضي الله عنه كسائر المجتهدين من أمثاله ... فلما كان في خلافة عثمان توسع الأغنياء في الدنيا، حتى زاد كثير منهم على قدر المباح في المقدار والنوع، وتوسع أبو ذر في الإنكار حتى نهامهم عن المباحات. وهذا من أسباب الفتن بين الطائفتين؛ فكان اعتزال أبي ذر لهذا السبب، ولم يكن لعثمان مع أبي ذر غرض من الأغراض) (ابن تيمية، ١٤٠٦هـ، ٦: ٢٧٢) رضي الله عنهم أجمعين؛ فأبو ذر هو الذي اختار الخروج إلى الربذة بإرادته وطوعه، ولم يُخرجه عثمان إليها، والله أعلم.

٦. ولما اجتمع الناس إليه وشكوا ما نعموا على عثمان، وسألوه مخاطبته لهم واستعتابه لهم؛ فدخل عليه فقال: (إنَّ الناس ورائي وقد استسفروني بينك وبينهم، والله ما أدري ما أقول لك، ما أعرف شيئًا، تجهله، ولا أدلك على أمر لا تعرفه، إنك لتعلم ما نعلم، ما سبقناك إلى شيء فنخبرك عنه، ولا خلونا بشيء فنبلغك، وقد رأيت كما رأينا، وسمعت كما سمعنا، وصحبت رسول الله صلى الله عليه وآله كما صحبنا، وما ابن أبي قحافة ولا ابن الخطاب بأولى بعمل الحق منك، وأنت أقرب إلى أبي رسول الله صلى الله عليه وسلم وشيعة رحم منهما، وقد نلت من صهره ما لم ينالا؛ فالله الله في نفسك) (الشريف

الرضي، ١٤٢٥هـ، ص ٢٣٤). قوله: استسفروني، يعني: جعلوني سفيراً ووسيطاً بينك وبينهم (ابن أبي الحديد، د. ت، ٩: ٢٦٢).

وهذا النص صريح في ثناء عليّ على عثمان رضي الله عنهما، فأثبت له العلم ونفى عنه الجهل، كما أثبت له صحبة النبي صلى الله عليه وسلم، ومنزلته منهم في الرحم والقراية، وإن كان قد زعم بعض علماء الشيعة غير هذا المعنى، وتكلفوا تأويل هذا النص؛ كما قال المجلسي: ("ما أعرف شيئاً تجهله" الغرض بيان وضوح قبائح أعما بحيث يعرفه الصبيان، لا بيان وفور علمه) (المجلسي، ١٩٨٣م، ٣١: ٤٩٠)، وقال القطب الراوندي: (ليس هذا إقراراً بأنه يعلم من العلوم الدينية والأحكام الشرعية مثل ما يعلمه أمير المؤمنين عليه السلام، بل هو عليه السلام كان يراقب جانبه ويداربه ويقول قولاً لينا لعله يتذكر، والعرب تتكلم بالمطلق من الكلام ومرادهم شيء مخصوص من جملة ما يقع عليه، أقول: ولعل مراده صلوات الله عليه وآله أنّ الحجة عليك تامة، ولا أعرف شيئاً تجهله مما يدريك ويحكمك، فتأمل) (الراوندي، ١٤٠٦هـ، ٢: ١٣٢).

ويرد هذه الدعاوي قول ابن أبي الحديد في شرحه على نهج البلاغة: (ثمّ شرع معه في مسلك الملاطفة والقول اللين، فقال: ما سبقنا إلى الصحبة ولا انفردنا بالرسول دونك، وأنت مثلنا ونحن مثلك، ثمّ خرج إلى ذكر الشيخين، فقال قولاً معناه أنهما ليسا خيراً منك، فإنك مخصوص دونهما بقرب النسب، يعني المنافية وبالصهر) (ابن أبي الحديد، د. ت، ٩: ٢٦٣).

فهذه المرويات، وغيرها مما طوي ذكره؛ كالثناء على عمار بن ياسر، وطلحة، والزبير، وخباب بن الأرت رضي الله عنهم (الشريف الرضي، ١٤٢٥هـ، ص ٢٦٤، ٣٢٢، ٤٧٦، ٥٥٥) تدل على استفاضة الثناء والمدح والفضل عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه على المهاجرين من كتب الشيعة أنفسهم، وهذا يُفيد في الرد عليهم فيما يجهرون به من الذم والقذح في المهاجرين رضي الله عنهم وأرضاهم.

المبحث الثالث: الثناء على الأنصار

في هذا المبحث بياناً للثناء الوارد في كتاب (نهج البلاغة) من علي بن أبي طالب رضي الله عنه على الأنصار؛ والمراد بالأنصار في هذا المقام: هم الأوس والخزرج الذين هاجر إليهم النبي صلى الله عليه وسلم؛ فأمنوا به ونصروه، وآووه وآووا أصحابه المهاجرين (ابن الأثير، د. ت، ١٢: ٢٠١؛ ابن عثيمين، ١٤٢١هـ، ٢: ٢٥٦).

١. قال علي رضي الله عنه: (أين إخواني الذين ركبوا الطريق ومضوا على الحق، أين عمار، وأين ابن التيهان،

وأين ذو الشهادتين، وأين نظرائهم؟) (الشريف الرضي، ١٤٢٥هـ، ص ٢٦٤).

المراد بابن التيهان: أبو الهيثم مالك بن التيهان بن مالك بن عبيد البلوي، أنصاري من الأوس، وهو أول من بايع النبي صلى الله عليه وسلم ليلة العقبة (ابن عبد البر، ١٩٩٢م، ٣: ١٣٤٨؛ الذهبي، ١٩٨٥م، ١:

١٨٩)، وقد ترجم له ابن أبي الحديد في شرحه على النهج (ابن أبي الحديد، د. ت، ١٠: ١٠٨).

أما ذو الشهادتين؛ فهو خزيمه بن ثابت الأنصاري بن الفاكه بن ثعلبة الخطمي، أنصاري من الأوس (ابن عبد البر، ١٩٩٢م، ٢: ٤٤٨؛ الذهبي، ١٩٨٥م، ٢: ٤٨٥)، وقد جعل النبي صلى الله عليه وسلم شهادته

كشهادة رجلين (أحمد، ١٤٢٠هـ، ٣٥: ٥٠١؛ الهيثمي، ١٤١٤هـ، ٧: ١٨٢) (١)، وقد ترجم له ابن أبي

الحديد في شرحه على النهج (ابن أبي الحديد، د. ت، ١٠: ١٠٨-١٠٩).

وقول علي رضي الله عنه: (وأين نظرائهم؟) أي: الذين قُتلوا معه لما كانوا بصفين (ابن أبي الحديد، د. ت، ١٠:

١١٠).

وهذا الأثر المروي عن علي رضي الله عنه فيه ثناء على اثنين من الأنصار، هما: مالك بن التيهان، وخزيمه بن

ثابت الأنصاريان، وقد أشار جعفر السبحاني إلى أنّ هذه الكلمات في الثناء عليهم ليست فريدة في كلام علي

رضي الله عنه، بل هي كثيرة في أقواله، ثم ذكر إحدى أقوال علي رضي الله عنه، وأعقب ذلك بقوله: (هذه

كلمة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام قائد الشيعة وإمامهم، أفهل يجوز لمن يؤمن بإمامته أن يُكفر جميع

صحابه النبي صلى الله عليه وآله، أو يفسقهم، أو ينسبهم إلى الزندقة والإلحاد، أو الارتداد، من دون أن

يقسمهم إلى أقسام، ويصنفهم أصنافاً ويذكر تقاسيم القرآن والسنة في حقهم؟! كلا وألف كلا) (السبحاني،

١٤٢١هـ، ص ٥١٧).

٢. وقال رضي الله عنه في مدح الأنصار: (هم والله ربوا الإسلام كما يرى الفلو مع غنائهم بأيديهم السباط، وألستهم السلاط) (الشريف الرضي، ١٤٢٥هـ، ص ٥٥٧).

يقول ابن أبي الحديد: (ويروى: (بأيديهم السباط)، أي: الباسطة، والأولى جمع سبط يعني: السماح، وقد يقال للحاذق بالطن: إنه لسبط اليدين، يريد الثقافة. وألستهم السلاط، يعني الفصيحة.

وقد تقدّم القول في مدح الأنصار، ولو لم يكن إلا قول رسول الله صلى الله عليه وآله فيهم: (إنكم لتكثرون عند الفزع، وتقلون عند الطمع)، ولو لم يكن إلا ما قاله لعامر بن الطفيل فيهم لما قال له: (لأغزونك في كذا وكذا من الخيل) يتوعده، فقال عليه السلام: (يكفي الله ذلك وأبناء قبلة)، لكان فخراً لهم، وهذا عظيم جداً وفوق العظيم، ولا ريب إنهم الذين أيد الله بهم الدين، وأظهر بهم الإسلام بعد خفائه، ولولاهم لعجز المهاجرون عن حرب قريش والعرب، وعن حماية رسول الله صلى الله عليه وآله، ولولا مدينتهم لم يكن للإسلام ظهر يلجئون عليه) (ابن أبي الحديد، د. ت، ٢٠: ١٨٤-١٨٥).

فهذه المرويات في كتاب نهج البلاغة تدل على ثناء علي بن أبي طالب رضي الله عنه على الأنصار، وإعلاء شأنهم، وتخصيص بعضهم بمزيد مدح وثناء؛ لكونهم قُتلوا في صفين.

وأختم هذا البحث بشبهة يرددها كثير من الشيعة حول هذه النصوص، وهي قولهم أنّ هذه النصوص من علي رضي الله عنه في الثناء على الصحابة هي لبعض الصحابة وليس لكلهم، لوجود المنافقين والمرتدين والعصاة بينهم!! (الناشي، ١٤١٩هـ، ص ٣١٢)، والرد على هذه الشبهة من وجوه:

الوجه الأول: أنّ الصحابي هو: من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمناً به، ومات على الإسلام (ابن حجر، ١٣٧٩هـ، ٧: ٤) وبناء على هذا فإن المنافقين والمرتدين لا يعدون من الصحابة أصلاً.

الوجه الثاني: أنّ عدالة الصحابة رضوان الله عليهم لا تقتضي القول بعصمتهم، ولم يقل أحد من أهل السنة والجماعة ببراءة أفرادهم من الوقوع في الذنوب كبيرها وصغيرها، والصحابة "يقع من أحدهم من الهنات ما يقع ولهم ذنوب وليسوا معصومين" (ابن تيمية، ١٤٠٦هـ، ٢: ٤٥٦).

الوجه الثالث: لو كان مقصود أمير المؤمنين علي رضي الله عنه وأرضاه بعض الصحابة لا كلهم لقيّد عباراته لتخص قومًا دون قوم منهم رضي الله عنهم، ولكنه لم يفعل ذلك، وهو إمام الهدى ومن أفصح الفصحاء وسادة البلغاء وأئمة الخطباء.

الوجه الرابع: أنّ القلة القليلة من الصحابة هم الذين وقعوا في فتنة الاقتتال، وروايات علماء الشيعة في مروياتهم تثبت الدم لغالبية الصحابة إلا نزر يسير (الطوسي، د. ت، ص ٦)، وهذا تناقض صريح بين ما يرويه علي رضي الله عنه وبين ما يرويه علماء الشيعة في مروياتهم ومصنفاتهم.

الخاتمة

الحمد لله الذي وفق وأعان على كتابة هذا البحث على هذه الهيئة؛ وما كان لي أن أفعل ذلك لولا منة الله تعالى وفضله وتوفيقه، فله الحمد في الأولى والآخرة، وقد توصلت في نهاية هذه الدراسة إلى جملة من النتائج، أبرزها:

١. أن الصحابي في الشرع هو "من لقي النبي محمد صلى الله عليه وسلم مؤمناً به، ومات على الإسلام"، ويتضمن هذا التعريف ثلاثة قيود: أولاً: اللقاء بالنبي صلى الله عليه وسلم؛ ثانياً: أن يكون الشخص مؤمناً بالنبي صلى الله عليه وسلم حال لقائه؛ وثالثاً: أن يموت على الإسلام.
٢. أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه له من الفضائل والمناقب ما يصعب حصره وإحصاؤه؛ فهو ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم وزوج ابنته فاطمة، ويُعتبر أول من أسلم من الصبيان، وأحد العشرة المبشرين بالجنة، ورابع الخلفاء الراشدين.
٣. أن كتاب "نهج البلاغة" هو من جمع الشريف الرضي، وهو كتاب مشهور بين الشيعة، ويجمع كلام علي بن أبي طالب رضي الله عنه من خطب ومواعظ وحكم، وقد حظي هذا الكتاب بعناية كبيرة بحيث وُجد له أكثر من خمسين شرحاً ودراسات كثيرة، ويعتقد الشيعة أن ما في الكتاب هو من كلام علي بن أبي طالب رضي الله عنه، أمّا أهل السنة والجماعة فلا يرون صحة هذه المرويات، بل يعتبرون أن معظم ما في الكتاب لا أساس له، وقد يكون اختلاقاً من ناقله.
٤. أن علياً رضي الله عنه قد أثنى على عموم الصحابة رضي الله عنهم في كتاب "نهج البلاغة"؛ فأخبر أنهم كانوا يُعادون قراباتهم من الكفار ويُقاتلونهم في ذات الله تعالى، وأنّ حال الصحابة رضي الله عنهم مع النبي صلى الله عليه وسلم أنهم أهل طاعة وانقياد له صلى الله عليه وسلم، وأنّ المهاجرين والأنصار هم أهل الشورى والحل والعقد، وأنّ الصحابة رضي الله عنهم كانوا أهل تعبّد وتنسك.
٥. أن موقف علي رضي الله عنه من الفتنة التي شجرت بين بعض الصحابة في صفين والجملة هو نفس موقف أهل السنة والجماعة؛ إذ اتفقوا على عدم الخوض في تفاصيل القتال الذي وقع بين بعض الصحابة رضي الله عنهم، وكنتم ذلك وطّيه وعدم نشره بين عموم المسلمين.

٦. أنّ عليّاً رضي الله عنه قد أثنى على المهاجرين رضي الله عنهم على وجه العموم؛ فبيّن أنّهم أهل فضلٍ وفقه وجهاد، ثمّ جاء في كلامه في كتاب "نهج البلاغة" ثناء على بعض أفراد المهاجرين؛ كالزبير بن العوام وأنه سهل في طباعه، ومحمد بن أبي بكر الصديق وأنه محبوب إليه، وأبي ذر الغفاري وأنه من أهل التقوى، وعثمان بن عفان وأنه من أهل العلم والصحبة للنبي صلى الله عليه وسلم والرحم والقراية، وطلحة، والزبير، وخباب بن الأرت رضي الله عنهم جميعاً وأرضاهم.

٧. أنّ عليّاً رضي الله عنه قد أثنى على الأنصار رضي الله عنهم على وجه العموم؛ فبيّن أنّهم قد مضوا على الحق، وأنّهم أهل حذق في الطعان في الحرب، وأهل السنة فصيحة، ثمّ جاء في كلامه في كتاب "نهج البلاغة" ثناء على بعض أفراد الأنصار؛ كأبي الهيثم مالك بن التيهان الأنصاري، وخزيمة بن ثابت الأنصاري رضي الله عنهم.

التوصيات:

- ١- أوصي الباحثين بتناول المسائل العقديّة في كتاب نهج البلاغة وغيره من المصادر الشيعية المنسوبة لأئمة أهل البيت عليهم السلام.
- ٢- أوصي دوائر البحث العلمي بالتعمق في دراسة نسبة الكتب المنسوبة للأئمة رضي الله عنهم.
- ٣- أوصي الباحثين بإظهار التناقضات الشيعية في المصادر الشيعية المعتمدة.

المصادر والمراجع

- ابن أبي الحديد، عبد الحميد، (د. ت)، شرح نهج البلاغة، ط ١، بيروت، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- ابن أبي شيبة، عبد الله، (١٤٠٩هـ)، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، ط ١، الرياض، مكتبة الرشد.
- ابن الأثير، المبارك، (١٣٩٩هـ)، النهاية في غريب الحديث والأثر، ط ١، بيروت، المكتبة العلمية.
- ابن الأثير، المبارك، (د. ت)، جامع الأصول في أحاديث الرسول، ط ١، د. م، مكتبة الحلواني، مطبعة الملاح، مكتبة دار البيان.
- ابن الأثير، علي، (١٩٩٤م)، أسد الغابة في معرفة الصحابة، ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية.
- ابن الجوزي، عبد الرحمن، (١٩٩٧م)، تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير، ط ١، بيروت، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم.
- ابن الصلاح، عثمان، (١٤٢٣هـ)، معرفة أنواع علوم الحديث، ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية.
- ابن العماد، عبد الحي، (١٩٨٦م)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ط ١، دمشق-بيروت، دار ابن كثير.
- ابن الوزير، محمد، (١٩٩٤م)، العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، ط ٢، بيروت، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.
- ابن تيمية، أحمد، (١٤٠٦هـ)، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، ط ١، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- ابن تيمية، أحمد، (١٤١٦هـ)، مجموع الفتاوى، ط ١، المدينة النبوية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
- ابن حجر، أحمد، (١٣٩٠هـ)، لسان الميزان، ط ٢، بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.
- ابن حجر، أحمد، (١٤١٥هـ)، الإصابة في تمييز الصحابة، ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية.
- ابن حجر، أحمد، (١٤٢٢هـ)، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ط ١، الرياض، مطبعة سفير.
- ابن حزم، علي، (د. ت)، الفصل في الملل والأهواء والنحل، ط ١، القاهرة، مكتبة الخانجي.
- ابن حنبل، أحمد، (١٤٢٠هـ)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، ط ٢، غير مذكور، مؤسسة الرسالة.
- ابن خلكان، أحمد، (د. ت)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ط ١، بيروت، دار صادر.
- ابن عبد البر، يوسف، (١٩٩٢م)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ط ١، بيروت، دار الجيل.
- ابن فارس، أحمد، (١٣٩٩هـ)، معجم مقانيس اللغة، ط ١، بيروت، دار الفكر.
- ابن كثير، إسماعيل، (١٤٠٧هـ)، البداية والنهاية، ط ١، بيروت، دار الفكر.

- ابن منظور، محمد، (١٤١٤هـ)، لسان العرب، ط ٣، بيروت، دار صادر.
- الأمين، محسن، (١٩٨٣م)، أعيان الشيعة، ط ١، د.م، دار التعارف للمطبوعات.
- البخاري، محمد، (١٩٨٧م)، صحيح البخاري، ط ١، القاهرة، دار الشعب.
- البلقيني، عمر، (د. ت)، محاسن الاصطلاح، ط ١، د. م، دار المعارف.
- الجبوري، حيدر كاظم، (١٤٣٣هـ)، مصادر الدراسة عن نهج البلاغة، ط ١، د. م، العتبة العلوية المقدسة.
- الجوهري، إسماعيل، (١٩٨٧م)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ط ٤، بيروت، دار العلم للملايين.
- الحموي، ياقوت، (١٩٩٥م)، معجم البلدان، ط ٢، بيروت، دار صادر.
- الحميري، نشوان، (١٩٩٩م)، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، ط ١، بيروت، دار الفكر المعاصر، دار الفكر.
- الحلّال، أحمد، (١٩٨٩م)، السنة، ط ١، الرياض، دار الراجعية.
- الذهبي، محمد، (١٣٨٢هـ)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ط ١، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر.
- الذهبي، محمد، (١٩٨٥م)، سير أعلام النبلاء، ط ٣، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- الذهبي، محمد، (٢٠٠٣م)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ط ١، د. م، دار الغرب الإسلامي.
- الراوندي، سعيد، (١٤٠٦هـ)، منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، ط ١، د. م، مكتبة آية الله المرعشي العامة.
- الشريف الرضي، محمد، (٢٠٠٧م)، المجازات النبوية، ط ١، لبنان، دار الكتب العلمية.
- الزنجشيري، محمود، (١٩٩٨م)، أساس البلاغة، ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية.
- السبحاني، جعفر، (١٤٢١هـ)، أضواء على عقائد الشيعة الإمامية وتاريخهم، ط ١، د. م، مجموعة مصادر العقائد عند الشيعة الإمامية.
- السخاوي، محمد، (١٤٢٤هـ)، فتح المغيـث بشرح الفية الحديث للعراقي، ط ١، مصر، مكتبة السنة.
- السفاريني، محمد، (١٤٠٢هـ)، لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرّة المضية في عقد الفرقة المرضية، ط ٢، دمشق، مؤسسة الخافقين ومكنتها.
- السمعاني، منصور، (١٩٩٧م)، تفسير القرآن، ط ١، الرياض، دار الوطن.
- شَرَّاب، محمد، (١٤١١هـ)، المعالم الأثرية في السنة والسير، ط ١، دمشق-بيروت، دار القلم، الدار الشامية.
- الشهرستاني، الهبة الدين الحسيني، (١٤٠٠هـ)، ما هو نهج البلاغة؟، ط ١، النجف، مطبعة النعمان.
- الشريف الرضي، محمد، (١٤٢٥هـ)، نهج البلاغة، ط ٤، د. م، دار الكتاب المصري-دار الكتاب اللبناني.
- الطبراني، سليمان، (د. ت)، المعجم الكبير، ط ٢، القاهرة، مكتبة ابن تيمية.
- الطبري، محمد، (٢٠٠٠م)، جامع البيان في تأويل القرآن، ط ١، د. م، مؤسسة الرسالة.
- الطوسي، محمد، (د. ت)، اختيار معرفة الرجال، ط ١، طهران، د. ن.

- العثيمين، محمد، (١٤٢١هـ)، شرح العقيدة الواسطية، ط٦، السعودية، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع.
 العرشي، إمتياز، (١٣٩٩هـ)، استناد نهج البلاغة، ط١، د. م، مكتبة الثقلين.
 العسقلاني، أحمد، (١٣٧٩هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ط١، بيروت، دار المعرفة.
 كاشف الغطاء، هادي، (١٩٤٢م)، مستدرك نهج البلاغة، ط١، لبنان، مكتبة الأندلس.
 الكليني، محمد، (١٣٨١هـ)، أصول الكافي، ط٢، بيروت، دار الكتب الإسلامية.
 المازندراني، محمد، (٢٠٠٨م)، شرح أصول الكافي، ط٢، غير مذكور، دار إحياء التراث العربي—مؤسسة التاريخ العربي.
 المجلسي، محمد باقر، (١٩٨٣م)، بحار الأنوار، ط٢، د. م، مجموعة مصادر الحديث الشيعة.
 المحمودي، محمد باقر، (١٣٩٦هـ)، نهج السعادة في مستدرك نهج البلاغة، ط١، بيروت، دار التعارف للمطبوعات.
 المرتضى المهري، غير مذكور، (د. ت)، دفع أباطيل الكاتب، ط١، د. م، شبكة الإمامين الحسنين للتراث والفكر الإسلامي.
 الناشي، عبد الباسط، (٢٠١٢م)، موسوعة التشيع، ط١، د. م، دار المنهل.
 النمازي، علي، (١٤١٩هـ)، مستدرك سفينة البحار، ط١، د. م، مؤسسة النشر الإسلامي.
 النوري، الميرزا، (١٤١٥هـ)، خاتمة المستدرك، ط١، د. م، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث.
 النووي، يحيى، (د. ت)، تهذيب الأسماء واللغات، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية.
 النيسابوري، مسلم، (د. ت)، صحيح مسلم، ط١، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
 الهيثمي، علي، (١٤١٤هـ)، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ط١، القاهرة، مكتبة القدسي.
 اليافعي، عبد الله، (١٤١٧هـ)، مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية.
 اليحصبي، عياض، (١٤١٩هـ)، شرح صحيح مسلم للقاضي عياض المسمى إكمال المعلم بفوائد مسلم، ط١، مصر، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع.

Bibliography

- Ibn Abī al-Ḥadīd, ‘Abd al-Ḥamīd. (n.d.). *Sharḥ Nahj al-balāghah*. 1st ed. Beirut: Dār Iḥyā’ al-Kutub al-‘Arabīyah ‘Īsā al-Bābī al-Ḥalabī wa-Shurakā’uh.
- Ibn Abī Shaybah, ‘Abd Allāh. (1409 AH). *Al-Kitāb al-muṣannaḥ fī al-aḥādīth wa-al-āthār*. 1st ed. Riyadh: Maktabat al-Rushd.
- Ibn al-Athīr, al-Mubārak. (1399 AH). *Al-Nihāyah fī gharīb al-ḥadīth wa-al-athar*. 1st ed. Beirut: Al-Maktabah al-‘Ilmīyah.
- Ibn al-Athīr, al-Mubārak. (n.d.). *Jāmi’ al-uṣūl fī aḥādīth al-rasūl*. 1st ed. n.p.: Maktabat al-Ḥalwānī, Maṭba‘at al-Mallāh, Maktabat Dār al-Bayān.
- Ibn al-Athīr, ‘Alī. (1994 CE). *Usd al-ghābah fī ma‘rifat al-ṣaḥābah*. 1st ed. Beirut: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah.
- Ibn al-Jawzī, ‘Abd al-Raḥmān. (1997 CE). *Talqīh fuhūm ahl al-athar fī ‘uyūn al-tārīkh wa-al-siyar*. 1st ed. Beirut: Sharikat Dār al-Arqam ibn Abī al-Arqam.
- Ibn al-Ṣalāh, ‘Uthmān. (1423 AH). *Ma‘rifat anwā’ ‘ulūm al-ḥadīth*. 1st ed. Beirut: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah.
- Ibn al-‘Imād, ‘Abd al-Ḥayy. (1986 CE). *Shadharāt al-dhahab fī akhbār man dhahab*. 1st ed. Damascus–Beirut: Dār Ibn Kathīr.
- Ibn al-Wazīr, Muḥammad. (1994 CE). *Al-‘Awāṣim wa-al-qawāṣim fī al-dhubb ‘an sunnat Abī al-Qāsim*. 2nd ed. Beirut: Mu’assasat al-Risālah lil-Ṭibā‘ah wa-al-Nashr wa-al-Tawzī‘.
- Ibn Taymīyah, Aḥmad. (1406 AH). *Minḥāj al-sunnah al-nabawīyah fī naqḍ kalām al-Shī‘ah al-Qadarīyah*. 1st ed. Riyadh: Jāmi‘at al-Imām Muḥammad ibn Sa‘ūd al-Islāmīyah.
- Ibn Taymīyah, Aḥmad. (1416 AH). *Majmū‘ al-fatāwā*. 1st ed. Medina: Majma‘ al-Malik Fahd li-Ṭibā‘at al-Muṣḥaf al-Sharīf.
- Ibn Ḥajar, Aḥmad. (1390 AH). *Lisān al-mīzān*. 2nd ed. Beirut: Mu’assasat al-‘Alamī lil-Maṭbū‘āt.
- Ibn Ḥajar, Aḥmad. (1415 AH). *Al-Iṣābah fī tamyīz al-ṣaḥābah*. 1st ed. Beirut: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah.
- Ibn Ḥajar, Aḥmad. (1422 AH). *Nuzhat al-naẓar fī tawḍīḥ nukhbat al-fikr fī muṣṭalaḥ ahl al-athar*. 1st ed. Riyadh: Maṭba‘at Safīr.
- Ibn Ḥazm, ‘Alī. (n.d.). *Al-Faṣl fī al-mīlāl wa-al-ahwā’ wa-al-niḥāl*. 1st ed. Cairo: Maktabat al-Khānjī.
- Ibn Ḥanbal, Aḥmad. (1420 AH). *Musnad al-Imām Aḥmad ibn Ḥanbal*. 2nd ed. n.p.: Mu’assasat al-Risālah.
- Ibn Khallikān, Aḥmad. (n.d.). *Wafayāt al-a‘yān wa-anbā’ abnā’ al-zamān*. 1st ed. Beirut: Dār Ṣādir.
- Ibn ‘Abd al-Barr, Yūsuf. (1992 CE). *Al-Istī‘āb fī ma‘rifat al-aṣḥāb*. 1st ed. Beirut: Dār al-Jīl.
- Ibn Fāris, Aḥmad. (1399 AH). *Mu‘jam maqāyīs al-lughah*. 1st ed. Beirut: Dār al-Fikr.
- Ibn Kathīr, Ismā‘īl. (1407 AH). *Al-Bidāyah wa-al-nihāyah*. 1st ed. Beirut: Dār al-Fikr.
- Ibn Manẓūr, Muḥammad. (1414 AH). *Lisān al-‘Arab*. 3rd ed. Beirut: Dār Ṣādir.
- al-Amīn, Muḥsin. (1983 CE). *A‘yān al-Shī‘ah*. 1st ed. n.p.: Dār al-Ta‘āruf lil-Maṭbū‘āt.
- al-Bukhārī, Muḥammad. (1987 CE). *Ṣaḥīḥ al-Bukhārī*. 1st ed. Cairo: Dār al-Sha‘b.
- al-Balqīnī, ‘Umar. (n.d.). *Maḥāsīn al-iṣṭilāḥ*. 1st ed. n.p.: Dār al-Ma‘ārif.
- al-Jabbūrī, Ḥaydar Kāzīm. (1433 AH). *Maṣādir al-dirāsah ‘an Nahj al-balāghah*. 1st ed. n.p.: al-‘Atabah al-‘Alawīyah al-Muqaddasah.
- al-Jawharī, Ismā‘īl. (1987 CE). *Al-Ṣiḥāḥ taj al-lughah wa-ṣiḥāḥ al-‘Arabīyah*. 4th ed. Beirut: Dār al-‘Ilm lil-Malāyīn.
- al-Ḥamawī, Yāqūt. (1995 CE). *Mu‘jam al-buldān*. 2nd ed. Beirut: Dār Ṣādir.
- al-Ḥimyarī, Nashwān. (1999 CE). *Shams al-‘ulūm wa-dawā’ kalām al-‘Arab min al-kalūm*. 1st ed. Beirut: Dār al-Fikr al-Mu‘āṣir, Dār al-Fikr.

- al-Khallāl, Aḥmad. (1989 CE). *Al-Sunnah*. 1st ed. Riyadh: Dār al-Rāyah.
- al-Dhahabī, Muḥammad. (1382 AH). *Mizān al-i'tidāl fī naqd al-rijāl*. 1st ed. Beirut: Dār al-Ma'rifah lil-Ṭibā'ah wa-al-Nashr.
- al-Dhahabī, Muḥammad. (1985 CE). *Siyar a'lām al-nubalā'*. 3rd ed. Beirut: Mu'assasat al-Risālah.
- al-Dhahabī, Muḥammad. (2003 CE). *Tārīkh al-Islām wa-wafayāt al-mashāhīr wa-al-a'lām*. 1st ed. n.p.: Dār al-Gharb al-Islāmī.
- al-Rāwandī, Sa'īd. (1406 AH). *Minhāj al-barā'ah fī sharḥ Nahj al-balāghah*. 1st ed. n.p.: Maktabat Āyat Allāh al-Mar'ashī al-'Āmmah.
- al-Raḍī, Muḥammad. (2007 CE). *Al-Majzāt al-nabawīyah*. 1st ed. Lebanon: Dār al-Kutub al-'Ilmīyah.
- al-Zamakhsharī, Maḥmūd. (1998 CE). *Asās al-balāghah*. 1st ed. Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmīyah.
- al-Subḥānī, Ja'far. (1421 AH). *Aḍwā' 'alā 'aqā'id al-Shī'ah al-Imāmīyah wa-tārīkhihim*. 1st ed. n.p.: Majmū'at Maṣādir al-'Aqā'id 'inda al-Shī'ah al-Imāmīyah.
- al-Sakhāwī, Muḥammad. (1424 AH). *Fath al-mughīth bi-sharḥ alfiyat al-ḥadīth lil-'Irāqī*. 1st ed. Egypt: Maktabat al-Sunnah.
- al-Safārīnī, Muḥammad. (1402 AH). *Lawāmi' al-anwār al-bahīyah wa-sawāṭi' al-asrār al-atharīyah li-sharḥ al-durrah al-muḍīyah fī 'aqd al-firqah al-marḍīyah*. 2nd ed. Damascus: Mu'assasat al-Khāfiqayn wa-Maktabatihā.
- al-Sam'ānī, Maṣṣūr. (1997 CE). *Tafsīr al-Qur'ān*. 1st ed. Riyadh: Dār al-Waṭan.
- Shurrāb, Muḥammad. (1411 AH). *Al-Ma'ālim al-athīrah fī al-sunnah wa-al-sīrah*. 1st ed. Damascus–Beirut: Dār al-Qalam, al-Dār al-Shāmīyah.
- al-Shahrastānī, Hibat al-Dīn al-Ḥusaynī. (1400 AH). *Mā huwa Nahj al-balāghah?*. 1st ed. Najaf: Maṭba'at al-Nu'mān.
- al-Ṣāliḥ, Ṣubḥī. (1425 AH). *Nahj al-balāghah*. 4th ed. n.p.: Dār al-Kitāb al-Miṣrī–Dār al-Kitāb al-Lubnānī.
- al-Ṭabarānī, Sulaymān. (n.d.). *Al-Mu'jam al-kabīr*. 2nd ed. Cairo: Maktabat Ibn Taymīyah.
- al-Ṭabarī, Muḥammad. (2000 CE). *Jāmi' al-bayān fī ta'wīl al-Qur'ān*. 1st ed. n.p.: Mu'assasat al-Risālah.
- al-Ṭūsī, Muḥammad. (n.d.). *Ikhtiyār ma'rifat al-rijāl*. 1st ed. Tehran: n.p.
- al-'Uthaymīn, Muḥammad. (1421 AH). *Sharḥ al-'aqīdah al-wāsiṭīyah*. 6th ed. Saudi Arabia: Dār Ibn al-Jawzī lil-Nashr wa-al-Tawzī'.
- al-'Arshī, Imtiyāz. (1399 AH). *Istinād Nahj al-balāghah*. 1st ed. n.p.: Maktabat al-Thaqalayn.
- al-'Asqālānī, Aḥmad. (1379 AH). *Fath al-bārī sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī*. 1st ed. Beirut: Dār al-Ma'rifah.
- Kāshif al-Ghiṭā', Hādī. (1942 CE). *Mustadrak Nahj al-balāghah*. 1st ed. Lebanon: Maktabat al-Andalus.
- al-Kulaynī, Muḥammad. (1381 AH). *Uṣūl al-Kāfi*. 2nd ed. Beirut: Dār al-Kutub al-Islāmīyah.
- al-Māzandarānī, Muḥammad. (2008 CE). *Sharḥ uṣūl al-Kāfi*. 2nd ed. n.p.: Dār Iḥyā' al-Turāth al-'Arabī–Mu'assasat al-Tārīkh al-'Arabī.
- al-Majlisī, Muḥammad Bāqir. (1983 CE). *Bihār al-anwār*. 2nd ed. n.p.: Majmū'at Maṣādir al-Ḥadīth al-Shī'ah.
- al-Maḥmūdī, Muḥammad Bāqir. (1396 AH). *Nahj al-sa'ādah fī mustadrak Nahj al-balāghah*. 1st ed. Beirut: Dār al-Ta'āruf lil-Maṭbū'āt.
- al-Murtaḍā al-Mihri, (n.d.). *Daf' abāṭil al-kātib*. 1st ed. n.p.: Shabakat al-Imāmāy al-Ḥasanayn lil-Turāth wa-al-Fikr al-Islāmī.
- al-Nāshī, 'Abd al-Bāsiṭ. (2012 CE). *Mawsū'at al-tashayyu'*. 1st ed. n.p.: Dār al-Manhal.
- al-Namazī, 'Alī. (1419 AH). *Mustadrak safīnat al-bihār*. 1st ed. n.p.: Mu'assasat al-Nashr al-Islāmī.

- al-Nūrī, al-Mīrzā. (1415 AH). *Khātimat al-mustadrak*. 1st ed. n.p.: Mu'assasat Āl al-Bayt 'alayhim al-salām li-Ihyā' al-Turāth.
- al-Nawawī, Yahyá. (n.d.). *Tahdhīb al-asmā' wa-al-lughāt*. 1st ed. Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmīyah.
- al-Nīsābūrī, Muslim. (n.d.). *Ṣaḥīḥ Muslim*. 1st ed. Beirut: Dār Ihyā' al-Turāth al-'Arabī.
- al-Haythamī, 'Alī. (1414 AH). *Majma' al-zawā'id wa-manba' al-fawā'id*. 1st ed. Cairo: Maktabat al-Qudsī.
- al-Yāfi'ī, 'Abd Allāh. (1417 AH). *Mir'āt al-jinān wa-'ibrat al-yaqzān fī ma'rifat mā yu'tabar min ḥawādith al-zamān*. 1st ed. Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmīyah.
- al-Yaḥṣubī, 'Iyāḍ. (1419 AH). *Sharḥ Ṣaḥīḥ Muslim lil-Qāḍī 'Iyāḍ al-musammá Ikmāl al-mu'lim bi-fawā'id Muslim*. 1st ed. Egypt: Dār al-Wafā' lil-Ṭibā'ah wa-al-Nashr wa-al-Tawzī'.

الهوامش

(i) فقد روى هذا القول عن جماعة منهم: ابن عباس وسعيد بن جبير ومجاهد، والقول الثاني أنّ المراد بالصاحب بالجنب: الزوجة، والاستدلال بالآية على المطلوب مستقيم على القولين؛ إذ الزوجة ربما لا تمكث مع زوجها كثيراً، فيقع الفراق ولا يرتفع عنها اسم الزوجة مدة بقائها مع زوجها ولو قلّت.

i (i) وهو ما نقله البلقيني عن بعضهم ولم يسمّه، ووجه التعبير باللُّقي أنه أعمُّ من الرؤية، فيدخل من رأى النبيّ صلى الله عليه وسلم بعينيه، ومن لم يره لعارضٍ كالعمى.

i (i) قال محققو المسند: حسن لغيره.

v (i) اللقم: منهج الطريق.

v (v) الحسير: المنقطع الكال.

v (v) وقال الهيثمي: "رواه الطبراني، وفيه مسهر بن عبد الملك، وثقه ابن حبان وغيره وفيه خلاف، وبقية رجاله رجال الصحيح".

v (v) الريدة: من قرى المدينة، كانت قرية عامرة ولكنها خربت سنة ٣١٩ هـ بسبب الحروب، وتقع في الشرق إلى الجنوب من بلدة الحناكية (مائة كيل عن المدينة في طريق الرياض).

v (v) قال الهيثمي: "رواه أحمد عن شيخه عامر بن صالح الزبيري، وثقه أحمد وأبو حاتم، وضعفه جماعة، وبقية رجاله ثقات".